

أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف
"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"

راغب الغصين

مدرس في قسم المصارف والتأمين المعهد العالي لإدارة الأعمال – HIBA

أحمد العلي

مدرس قسم الإدارة المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

specification focuses on the reported Return on Equity (ROE) that is assumed to be a function of credit risk, liquidity risk, capital or solvency risk. For testing purposes, panel data analysis is used by employing two alternative models to estimate the parameters of the model, the Fixed Effect Model and the Random Effect Model. The data has been analyzed and the findings revealed a number of important points as follows:

- There was a negative significant relationship between the Return on equity and liquidity risk.
- There was a positive significant relationship between the Return on equity and Capital risk.
- The relationship between Return On Equity and the credit risk were found to be negative and weakly significant.

Based on the results of the study some important recommendations have been suggested which might lead enhance and develop the role of commercial banks in the process of developing the Syrian economy.

1-مقدمة الدراسة:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من طبيعة العمل المصرفي، حيث تُعد المصارف أكثر الكيانات الاقتصادية حساسية للمخاطر. فقد ترافق تطور الصناعة المصرفية وتنوع وتعدد منتجاتها وارتفاع حدة المنافسة بين المصارف، مع مواجهة هذه الأخيرة للعديد من المخاطر والتي لا يمكن الابتعاد عنها بشكل نهائي. وتتنوع هذه المخاطر وتتفاوت في درجة حدتها من مصرف إلى آخر، الأمر الذي يجعل من المراقبة الجيدة والإدارة الكفء لكافة المخاطر المتوقعة عاملاً حيوياً في نجاح

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك عن الفترة 2006-2010، وتحليلها إحصائياً. لقد اشتملت عينة الدراسة على (6) مصارف تجارية عاملة في سورية. تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر رأس المال. أُختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة.

- ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:
- وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية و مخاطر السيولة.
- وجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية و مؤشر مخاطر الائتمان.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية و مؤشر مخاطر رأس المال.

وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في إنجاح أعمال المصارف التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

ABSTRACT

This paper aimed to identify the impact of Financial Risk on Profitability of commercial Banks within the context of the Syrian banking industry. To achieve the objectives of the study the data has been collected from those commercial banks listed on the Damascus exchange stock (DES) during 2006-2010. The sample used in this study consists of a panel data set for six commercial banks. The empirical

إلى تحقيقها، وذلك من خلال تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية (ROE). وبتنحية ذلك، فإن هذه الدراسة تهدف، بالدرجة الأولى، إلى معرفة أثر المخاطر المالية على أداء المصارف. وذلك بالإضافة إلى الهدفين الفرعيين التاليين:

1. تحديد المخاطر المالية المصرفية.
2. المساعدة في ترشيد قرارات مدراء المخاطر في المصارف السورية، من تقييم وتحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة وتقديم الوصفة المناسبة لعلاج أي مخاطرة يمكن أن تتعرض لها مؤسساتهم.

5- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يعنى بتقييم وتحليل العلاقة بين المخاطر المالية في المصارف وربحياتها، وبالتالي يتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تطوير المفهوم العام للمخاطر المالية في الصناعة المصرفية السورية، من خلال الاعتماد على النظريات ذات الصلة (نظرية إدارة المخاطر المالية)، بالإضافة إلى تطوير نموذج يساعد في قياس مستوى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، الأمر الذي يُمكن الجهات المعنية في هذه المؤسسات من الاستفادة منه في اتخاذ قراراتها.

6- الدراسات السابقة:

بغرض دعم و تعزيز هذه الدراسة، لا بد من القيام باستعراض ما جاءت به الدراسات السابقة من قضايا ومفاهيم جديدة يمكننا الاستفادة منها في جوانب وأبعاد الدراسة المختلفة، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

1. دراسة ((Angbazo, L, 1997)) : والتي اختبرت بشكل تطبيقي العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الأساس وكذلك مخاطر العمليات والأنشطة خارج الميزانية وبين ربحية عينة من المصارف الأمريكية للفترة الممتدة من 1989-1996. وقد أظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كلٍ من مخاطر الأساس ومخاطر العمليات خارج الميزانية وكذلك مؤشر الرفع المالي وبين ربحية المصرف.

2. قامت دراسة (Fauziah Hanim Tafri & al (2009)) باختبار العلاقة بين المخاطر المالية والربحية لمجموعة من المصارف التجارية الماليزية للفترة الممتدة ما بين 1996-2005، حيث تم قياس الربحية المصرفية من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تم التعبير عن المخاطر المالية بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة وكذلك مخاطر السيولة. واستنتجت هذه الدراسة بأن العلاقة ضعيفة بين مخاطر سعر الفائدة والعائد على حقوق الملكية وبالمقابل كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعائد على الأصول.

المصرف واستمراريته عبر التطبيق السليم لمبدأ مقايضة العائد بالمخاطرة. أي تحقيق عوائد جيدة بمخاطر متدنية.

يكتسب موضوع المخاطر المالية وأثرها على ربحية المصرف وأدائه أهمية كبيرة بالنسبة لأي مصرف، خصوصاً في الفترة الحالية التي يشهد العالم فيها تعثر العديد من الشركات والمؤسسات المالية ومن ثم إفلاسها. ويُعتبر تقييم أداء المصارف السورية عملية ضرورية وملحة لما يشهده هذا القطاع المصرفي من تحولات وإصلاحات، تمثلت بالعديد من القوانين والقرارات، وأثر هذه الإصلاحات على كفاءة وأداء ومن ثم المردود على هذه المصارف، ومدى تأهيلها لمنافسة بعضها البعض. فمن المعروف بأن الأداء في المصارف يتأثر بشكل كبير بالمخاطر المالية المحتملة وطرق مواجهتها من خلال توصيفها بشكل دقيق ووضع أسس لقياس مستوياتها وكذلك متابعتها ومراقبتها.

ويسعى هذا البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي. ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، سنتناول مشكلة الدراسة و منهجية البحث والمتغيرات الأساسية المتمثلة بمؤشر تقييم الأداء ومؤشرات المخاطر المالية المدروسة، ثم القيام بتحليل تلك المتغيرات واختبار الفرضيات للوصول إلى الاستنتاجات واقتراح أهم التوصيات.

2-مشكلة الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للمؤسسات المالية في تعظيم الربح وزيادة ثروة المساهمين عبر إدارة فعّالة وكفوءة للمخاطر المالية. وبالاعتماد على نظرية إدارة المخاطر المالية وآلية تطبيقها في المصارف يرى الباحث أنه من الضروري توضيح أدوات وطرق إدارة المخاطر المصرفية، وكذلك بناء وتطوير نموذج يساعد في قراءة وتحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة.

وتأسيساً على ذلك ، يمكننا صياغة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال المحوري التالي :

كيف يمكن تقييم وتحليل العلاقة بين الربحية وبين المخاطر المالية المرتبطة بنشاط المصرف ؟

3- فرضيات الدراسة:

لوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة على تساؤل الدراسة، سيتم اختبار فرضيات الدراسة والتي تم صياغتها وفق الصورة التالية:

H_1 تؤثر المخاطر الائتمانية بصورة عكسية وبدلالة إحصائية على الربحية للمصارف المدروسة.

H_2 : لمخاطر السيولة أثر عكسي ذو دلالة إحصائية على الربحية للمصارف المدروسة.

H_3 : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف المدروسة.

4- أهداف الدراسة:

يعتبر تحقيق الريادية والتمايز عن طريق تحسين مستوى الأداء من أهم الأهداف التي ينبغي للمصارف أن تسعى

بالعائد على حقوق الملكية على مجموعة من المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية عن فترتين: 1983-1989 و من عام 1996-2002. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة موجبة وقوية بين الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية.

7-1- منهج الدراسة :

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة ، تم إتباع المنهج التالي :

7-1-1. مجتمع وعينة الدراسة :

7-1-1. مجتمع الدراسة :

وفقاً لأهداف الدراسة يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية السورية التي يتم تداول أسهمها في بورصة دمشق للأوراق المالية. وقد تم تحديد إطار المجتمع على أساس المصارف الواردة في موقع هيئة الأسواق والأوراق المالية.

7-1-2. عينة الدراسة :

تقتضي أهداف الدراسة أن يتم اختيار العينة في ضوء الشرط التالي :

أن تتوفر البيانات المالية اللازمة لقياس متغيرات الدراسة عن المصرف في سلسلة زمنية متصلة. وبالإعتماد على موقع الهيئة وموقع مصرف سورية المركزي، قام الباحث بمراجعة مجتمع الدراسة، وفحص جميع المصارف في ضوء هذا الشرط، فبلغ عدد المصارف التي تمثل عينة الدراسة (6) مصارف فقط، وهي التي توافرت عنها سلسلة زمنية "متصلة" تغطي (5) سنوات خلال الفترة الزمنية من (2006) إلى (2010)، وهي الفترة الزمنية التي استطاع الباحث تجميع بيانات متتالية وكاملة، عن مصارف الدراسة، حيث لم تحقق أي فترة زمنية أكبر عدد ممكن من المصارف، في ضوء شروط اختيار عينة الدراسة، إلا هذه الفترة. وهذه المصارف هي: البنك العربي- سورية، بنك بيبيلوس- سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك عودة- سورية.

7-2. مصادر جمع البيانات:

وفقاً لأهداف الدراسة ، تم الإعتماد فقط علي البيانات والمصادر الأولية و الثانوية . حيث اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على مراجعة الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية في مجال المخاطر المالية بالمصرف، وذلك بقصد الإعتماد على نظرية إدارة المخاطر المالية، ولأجل تطوير إطار عام لإدارة المخاطر المالية في

3. كما اختبرت دراسة (Horst Gisher et al (2003))

العلاقة بين مخاطر أسعار الفائدة والربحية، وذلك بالنسبة لمصارف دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)² وذلك للفترة الممتدة ما بين 1993 إلى 1998، وقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج (Stoll- 1978,1980)، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر في إدارة الأصول وتؤدي إلى نتائج عكسية، بحيث أن زيادة أسعار الفائدة الدائنة، ولو بنسبة صغيرة، تؤدي إلى انخفاض في العائد على الأصول.

4. دراسة (قريشي، محمد، (2004)):

أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين ربحية المصارف (متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية) و بين كل المخاطر المصرفية المتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

5. كما هدفت دراسة (العزكي، زيد، 2010) إلى

التعرف على أثر المخاطر المصرفية والمتمثلة في مخاطر رأس المال و مخاطر سعر الفائدة و مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية اليمينية خلال الفترة (1999 - 2008 م). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للمخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية اليمينية على مستوى كل مصرف على حده وعلى مستوى المصارف مجتمعة وبنسب متفاوتة . كما أظهرت الدراسة بأنه لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف اليمينية الأخرى ، بينما بالنسبة لمخاطر الائتمان فإن انخفاضها يؤدي إلى زيادة ربحية بعض المصارف ضمن العينة، وزيادتها تؤدي إلى زيادة الربحية لدى البعض الآخر، كما أوضحت نتائج الدراسة بأن زيادة مخاطر سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع ربحية البنك الأهلي اليميني ، بينما تؤدي زيادة مخاطر السيولة إلى ارتفاع ربحية بنك اليمين الدولي وبنك اليمين والكويت وفي ما يخص نتائج اختبار الفرضيات على مستوى البنوك التجارية مجتمعة فقد أظهرت النتائج بوجود أثر لمخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة على ربحية البنوك ، بينما لا يوجد أثر للمخاطر المصرفية الأخرى.

6. دراسة (Hutchison.D et al (2003)):

قامت هذه الدراسة بدراسة العلاقة السببية بين هيكل رأس المال، ممثلاً بنسبة الرفع المالي، والربحية ممثلة

²Australia,Austria,Belgium,Canad,Denmark,Finland, France,Germany,Italy,Japan,Netherlands,NZ,

Portugal, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey, United Kingdom, Us

تم تصنيف متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:
1-8. المجموعة الأولى: المتغير التابع (Dependent Variable):

يوجد هنالك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في التعبير عن ربحية المصارف، ولكن أكثرها استخداماً في البحوث العلمية هو معدل العائد على الأصول (Return on Assets (ROA) وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية (Return on equity (ROE). فقد تم اعتماد هذه النسب في دراسات كل من (Angbazo,L,1997) ، (Athanasoglou,P, 2005) ، (Chirwa, E,2003) ،

▪ **معدل العائد على الأصول (Return (ROA on Assets**

إن العنصر الأساسي في قائمة الدخل هو الدخل الصافي Net Income والذي يُقاس كنسبة من الأصول. يعتمد هذا المعدل على القرارات المحددة لسياسة المصرف بالإضافة إلى عوامل لا يمكن السيطرة عليها وترتبط بالوضع الاقتصادي وبالضوابط الحكومية. فعلى سبيل المثال، يتأثر إجمالي دخل الفوائد والمصاريف التشغيلية بمصادر واستخدامات الأموال في المصرف وبالتغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق (الشعار، 2005، ص274). يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية. إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يعبر عن أداء المصارف، لأنه يحمل في طياته قدرة المصرف على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، المتمثلة في حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، والتي تمثل في مجموعها مجموع أصول وخصوم المصرف.

ويتم حسابه وفق الصيغة الرياضية التالية: (2009) Fauziah Hanim Tafri et al

$$= \left[\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \right]$$

العائد على الأصول ويتضمن المقياس أثر كافة أنشطة المصرف، التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ويبين الأرباح المتولدة عن كل ليرة من الأصول. وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

▪ **العائد على حقوق الملكية (Return (ROE on equity**

يُعد معدل العائد على حقوق الملكية مؤشراً هاماً لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل ديفيد كول، كإجراء لتقييم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة ومخاطر رأس المال (حماد، 1999، ص143-190). ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في العلاقة التالية (قريشي، 2004، ص 90):

المصارف السورية . أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على النشرات الدورية والتقارير المالية السنوية والإحصاءات الخاصة بالمصارف التجارية السورية موضع الدراسة والصادرة عن المصارف ذاتها أو الجهات المشرفة عليها، كما تم الرجوع إلى دليل الشركات المساهمة السورية الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

3-7. أسلوب تحليل البيانات إحصائياً:

اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الإحصائي التي تناسب الدراسة من حيث الأهداف، والفروض، ونوع البيانات المستخدمة، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

- 1- الاعتماد على أداة الاقتصاد القياسي، مصفوفة البيانات الزمنية- القطاعية (panel data) .
- 2- استخدام أسلوب النمذجة، نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت Least squares dummy variable model (LSDV).
- 3- استخدام أسلوب النمذجة، نموذج الانحدار ذو الأثر المتغير Random-effects GLS regression.
- 4- استخدام اختبار Husman لاختبار النموذج الأنسب من بين هذين النموذجين.
- 5- وقد تم استخدام جميع الأساليب الإحصائية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي "Stata"، وذلك بما يتفق مع أهداف وفروض الدراسة، وكذلك نوعية البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة، والتي كانت جميعها متغيرات متصلة Continuous تعتمد على مقياس النسبة Ratio scale.

ومن أهم مبررات استخدام هذه الطريقة ما يلي:

- تعتبر أكثر فعالية وكفاءة في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي - زمني.
- تساهم في حل مشاكل الاقتصاد القياسي وذلك من خلال زيادة عدد الملاحظات وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).
- تأخذ بعين الاعتبار الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظاتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن، وذلك لأنها تمثل الزمن والحدث معاً.

8- متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

وقد تم قياس المخاطر الائتمانية بموجب النسبة التالية

$$\left[\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} \right] \times (163): \text{ص سابق، مرجع سابق، ص}$$

$$= \left[\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} \right] \times \left[\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \right]$$

العائد على حقوق الملكية

$$= \left[\frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي القروض}} \right]$$

مؤش المخاطر الائتمانية وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كقياس للمخاطرة الائتمانية نذكر: دراسة (Angbazo, L, 1997)، دراسة (Fauziah Berger, A& al, 1997)، دراسة (Hanım Tafri& al 2009). إن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن نسبة مخصصات التدني في التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي القروض الممنوحة تكون كبيرة، الأمر الذي ينعكس على زيادة في الخسائر المحتملة، ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة. فالعلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية.

● **مخاطر السيولة** : ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء المودعين وتسديدات العميل المقترض، ومن أهم أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي(صالح، 2007، ص 4):

- ✓ ضعف تخطيط السيولة في المصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .

إن ثمة علاقة قوية ما بين السيولة والربحية لدرجة أنه كثيراً ما يُقال عنهما الهدفان التوأم، ولكن وعلى الرغم من هذه التوأمة إلا أنهما متعارضان، على اعتبار أن تحقيق وتعظيم الربحية يتطلب أن يتم استثمار كل الأموال المتوفرة في المصرف وعدم تعطيل أية أموال على شكل نقدية، في حين أن هدف تحقيق السيولة يقضي أن يتم المحافظة على رصيد نقدي في المصرف من أجل ضمان الأمان للمودعين وعدم تعرض المصرف لخطر الإفلاس (كنجو وآخرون، 2006، ص152). وقد تم قياس

ويمتاز هذا النموذج بمرونته الكبيرة التي تساعد في اتخاذ قرارات بشكل تفصيلي فيما يخص كل جزء من هذا المؤشر، كذلك يساعد في تقييم العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤثر في مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

2-8. المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة (Independent Variables):

إن السمة الأساسية للعمل المصرفي هو تحمل المخاطرة والتي تعد جزء لا يتجزأ من هذا العمل خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، وبالتالي فإن إدارة كافة المخاطر المتوقعة يساعد على نجاح المصرف واستمراره في السوق المصرفية بعوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة. وفقاً لذلك فإن المجموعة الثانية في هذه الدراسة تتمثل بمؤشرات قياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، كما أنه يوجد العديد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي مصرف نذكر منها: (الخطيب، 2005، ص 151)، مخاطر السيولة، مخاطر التسعير، مخاطر فترة التسهيل، مخاطر تقلب أسعار العملات، مخاطر التنفيذ، مخاطر المعلومات، مخاطر تآكل الضمانات، مخاطر السوق وأخيراً المخاطر القانونية. وسوف تقتصر دراستنا هذه على المخاطر المتعلقة بالائتمان والسيولة والرفع المالي لأهميتها وبسبب توفر البيانات المتعلقة بهذه المخاطر.

● مخاطر الائتمان:

تُعرّف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد (خالد أمين العبد الله، 2002، ص 1).

وباعتبار المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه مخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية تعد الأكثر أهمية وشيوعاً، وهي ناتجة عن المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات. وتصنف هذه المخاطر إلى أنواع مختلفة، تُسهل من قياسها بمؤشرات متطورة، و تسمح للمصرف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً. الأمر الذي يساعد على التحكم بها أو التقليل منها.

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للمصرف تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

جدول (1) متغيرات الدراسة، طريقة قياسها، الإشارة

المنتظرة منها

المتغير التابع والمتغيرات المفسرة	الرمز	طريقة حسابها	الإشارة أو العلاقة المنتظرة
العائد على حقوق الملكية	ROE	[صافي الدخل بعد الضريبة] / حقوق الملكية	NA
المخاطر الائتمانية	CR	(مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) / إجمالي القروض	سالبة (-)
مخاطر السيولة	LR	(الأصول السائلة) / إجمالي الالتزامات	سالبة (-)
	Liq	(استثمارات بغرض المتاجرة / إجمالي الموجودات)	سالبة (-)
مخاطر رأس المال	Lev	(حقوق الملكية) / إجمالي الموجودات	موجبة (+)

المصدر: من إعداد الباحث

استناداً إلى ما تقدم يمكننا الآن صياغة النموذج الرياضي المطلوب اختباره كما يلي:

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \beta_1 CR + \beta_2 LR + \beta_3 Liq + \beta_4 Lev + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل i المصرف، وتمثل t السنة المدروسة، بينما تُعبر β عن معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة المدروسة، ε ، معامل الخطأ للنموذج.

3-8. علاقات ومعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يُبين الجدول (2) علاقات ومستوى الارتباط بين جميع المتغيرات المدروسة. حيث يبين قوة ونوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، كما أن هذا الجدول يساعد في قياس (Multicolleniarity)، درجات الارتباط ومدى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات. فمن الملاحظ أن أغلب المتغيرات ليس لديها علاقات متينة فيما بينها باستثناء معامل الارتباط بين متغير مخاطر السيولة الرفع المالي (0,63).

جدول (2) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

$$\left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \right]$$

مؤشر مخاطر رأس المال =

المخاطر الائتمانية بموجب النسبة التالية (كنجو، مرجع سابق، ص159):

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كمقياس للمخاطرة الائتمانية نذكر: دراسة (Angbazo,L,1997)، دراسة (Sam, H& al, 2001)، دراسة (Doliente, J.S,2005)، وكذلك دراسة (Fauziah Hanim Tafri& al 2009). إن ارتفاع هذه النسبة يقود إلى مخاطرة سيولة منخفضة، وبالتالي فالعلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية.

• **مخاطر رأس المال (مخاطر الرفع المالي):**

تُعد كفاية رأس المال إحدى العوامل المساعدة على تقليل درجة المخاطرة التي ترتبط بالمصرف (الشعار، مرجع سابق، ص 302)، لا بل نكاد نراها نحن بأنها الأكثر أهمية في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، والدليل على ذلك تتالي القرارات والاجتماعات التي تنظمها الدول الصناعية لاستصدار مقررات واتفاقيات تخص نسبة الكفاية الرأسمالية كان آخرها اتفاق بازل (3) والذي لم يُطبق حتى الآن. وهي هامة أيضاً بسبب التطور المتسارع في استخدام النظم التكنولوجية الالكترونية المعقدة والمتطورة في مجال عمل المصارف، الأمر الذي يتطلب تعديلات في نسبة رأس المال.

تتمتع المصارف بخاصية الرفع المالي Financial leverage بحيث أنها تتاجر بأموال الغير ومن ثم تكون هذه النسبة متفوقة على تلك التي تتمتع بها المؤسسات الأخرى. وكلما احتفظت المصارف بقدر أكبر من رأسمالها زادت قدرتها على امتصاص الخسائر المحتملة والتخفيف من زيادة القروض المتعثرة وكانت أكثر قدرة على الاستمرار، وهذا ما ندعوه انخفاض في الرفع المالي. ويمكن قياس هذه النسبة من خلال قسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول على النحو التالي (الخطيب، مرجع سابق، ص123):

وقد تم استخدام هذه النسبة كمقياس للرفع المالي في المصارف في العديد من الدراسات من أهمها دراسة (Wong,1997,P.10)، ودراسة (Zuzana,F,2008 P.9)، والعلاقة المتوقعة من هذه النسبة مع الربحية هي علاقة موجبة (طردية).

	ROE	LR	Liq	CR	Lev
ROE	1.00 00				
LR	0.2 572	1.00 00			
Liq	- 0.0 312	- 0.09 41	1.00 00		
CR	- 0.1 831	0.0 069	0.2 340	1.00 00	
Lev	0.5 581	0.6 338	- 0.0 092	0.1 130	1.00 00

المصدر: التحليل الإحصائي

كما تُظهر الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول (3)، أن العائد على حقوق الملكية (ROE) قد تآرجح بين 24% إلى - 0,05 تقريباً، وبمتوسط 7,8 %، بينما كان متوسط المتغير (CR) 3, 0%، وقد بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات 22%. وقد بين هذا الجدول بأن حقوق الملكية شكلت 7,5% تقريباً من إجمالي أصول هذه المصارف، وهي نسبة منخفضة نسبياً وفقاً لتعليمات وقرارات بازل.

α : ثابت المعادلة.

ε : معامل الخطأ.

كما يمكن كتابة المعادلة (1) على النحو التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_1(x_{it}) + \beta_2(z_{it}) + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

ونستطيع صياغة معامل الخطأ (ε) وفق العلاقة التالية:

$$\varepsilon_{it} = u_{it} + v_{it} + w_{it} \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

u_{it} : الجزء الثابت مع مرور الزمن.

v_{it} : الجزء التابع للزمن، وهو لا يتبع إلا لعامل الزمن.

w_{it} : الجزء المشترك والمتقاطع مع الجزئين السابقين.

2-9. نتائج تحليل البيانات:

2-9-1.. نتائج التحليل وفق نموذج الانحدار ذو الأثر

الثابت (Least squares dummy variable)

:(model (LSDV)

بعد القيام بتحليل البيانات وفق النموذج ذو الأثر الثابت ،

فقد نتج لدينا النتائج الملخصة في الجدول (4).

جدول (4) :نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت ()

Regression Fixed Effect

جدول (3): بيانات إحصائية وصفية لمتغيرات البنوك

التجارية

(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أدنى و أقصى

قيمة لمتغيرات الدراسة)

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROE	30	.0781 66	.0736 602	- .0461 355	.2437 262
LR	30	.2272 239	.0823 167	.0162 218	.3592 126
CR	30	.0033 024	.0033 159	.0000 302	.0113 964
Liq	30	.0038 436	.0025 146	.0001 187	0.008 7671
Lev	30	.0746 997	.0389 534	.0033 975	.1919 849

المصدر: التحليل الإحصائي

9- تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

9-1. تحليل البيانات الانحدار وفق الأثر الثابت والأثر

المتغير:

تم تحليل البيانات باستخدام علاقات الانحدار ووفق الصيغة الزمنية- القطاعية (panel data) وباستخدام النموذج ذو الأثر الثابت Least squares dummy variable model (LSDV) و النموذج ذو الأثر المتغير Random-effects GLS regression على النحو التالي:

$$Y = \alpha + \beta_1(x) + \beta_2(z) + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y : المتغير التابع.

B_1, B_2 : معاملات انحدار.

x_1, z : المتغيرات المستقلة.

المتغيرات	Coef	T-stat
CR	(-5.062024)	-1.46
LR	(-.6117285)**	-2.84
Lev	(2.023618)***	4.4
Liq	(-.0259865)	-0.24
R-squared		
Within	0.54	
Between	0.0033	
Overall	0.2207	

يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل. فكما اشرنا سابقاً أن السمة الأساسية للعمل المصرفي هي تحمل المخاطر.

3-2-9. نتائج التحليل وفق نموذج الانحدار ذو الأثر المتغير (Random-effects GLS regression)

بعد القيام بتحليل البيانات وفق النموذج ذو الأثر المتغير ، فقد نتج لدينا النتائج الملخصة في الجدول رقم (5).

جدول (5): نتائج الانحدار ذو الأثر المتغير: Random-effects GLS regression

المتغيرات	Coef	Z
CR	(-2.24781)	-0.59
LR	(-1.1531651)	-0.70
Lev	(1.263168)***	2.94
Liq	(-.0196261)	-0.16
R-squared		
Within	0.3460	
Between	0.3761	
Overall	0.3396	

تمثل ***، **، *، درجة المعنوية بـ 1%، 5%، 10% على التوالي. المصدر: التحليل الإحصائي

4-2-9. مناقشة نتائج تحليل RE⁴ وتفسيرها: يتضح من الجدول (5) ما يلي:

❖ مؤشر المخاطر الائتمانية (CR) : أظهرت نتائج الانحدار ذو الأثر المتغير وجود علاقة سالبة ولكنها

تمثل ***، **، *، درجة المعنوية بـ 1%، 5%، 10% على التوالي.

2-2-9. مناقشة نتائج تحليل FE³ وتفسيرها:

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

❖ مؤشر المخاطر الائتمانية (CR) : أظهرت نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت وجود علاقة سالبة ولكنها ذات دلالة معنوية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية الممثل للربحية ومؤشر المخاطر الائتمانية، حيث بلغ مستوى المعنوية 15% تقريباً. وهذا يعني أن المصارف الخاصة السورية توكل عناية كبيرة بالمخاطر الائتمانية، وهذا ما فسره ضعف المخصصات المواجهة للقروض المحتمل تعثرها وذلك نتيجة الدراسة المتأنية والدقيقة لطلبات القروض، إلا أن هذا الأمر لا يمثل إدارة للمخاطرة من قبل هذه المصارف وإنما يمكننا اعتباره سياسة تحفظية دفاعية .

❖ مؤشر مخاطر السيولة (1) (LR): أظهرت نتائج الاختبار فيما يتعلق بهذا المؤشر أن العلاقة عكسية بين الربحية وبين مؤشر مخاطر السيولة، حيث كانت الإشارة سالبة وهي ذات دلالة معنوية بمستوى 5% لتحليل الانحدار وفق الأثر الثابت.

❖ مؤشر مخاطر السيولة (2) (Liq): بينت نتائج الانحدار ذو الأثر الثابت بخصوص المؤشر الذي يقيس نسبة الاستثمارات بغرض المتاجرة إلى الأصول سلبية وضعف العلاقة بين هذا المؤشر وربحية المصرف. هذا المؤشر يمثل مقياس آخر وثانوي لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، والمقياس الذي أستخدمه أعلاه، الذي يربط بين المخصصات والقروض هو الأفضل.

❖ مؤشر مخاطر رأس المال: الرفع المالي (Lev): جاءت النتائج منسجمة مع ما هو منتظر من الدراسة، وهي متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فكانت الإشارة موجبة (العلاقة طردية)، بالنسبة لهذا الاختبار، وهي ذات دلالة إحصائية بدرجة معنوية (1%). وهذه النتيجة تتطابق مع دراسة Fauziah H, (2009) و دراسة Athanasoglou, P (2005) وكذلك دراسة (Doliente, J, (2005))، فنسبة مثلى من رأس المال سوف تمنح الفرصة الجيدة للبنك من تعظيم العائد على حقوق الملكية. إلا أن (Berger, 1991) يرى أن العلاقة بين مؤشر الرفع المالي والربحية تكون سالبة عندما

⁴ تعني RRE التحليل ذو الأثر المتغير (Random-effects).

³ تعني RFE: نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect).

حيث يسمح هذا الاختبار باختيار النموذج الأكثر تمثيلاً و الأدق تقديراً. يتم من خلال هذا الاختبار اعتماد النموذج ذو الأثر المتغير في حال تم قبول فرضية العدم. بينما يتم اعتماد النموذج ذو الأثر الثابت عندما تُرفض فرضية العدم. ويمكن صياغة العلاقة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي:

$$W=(B_f - B_a) \hat{\text{var}}(B_f - B_a)^{-1}(B_f - B_a).....(4)$$

حيث: B_f : تمثل أقل كفاءة في التقدير الذي تم الحصول عليه مسبقاً من خلال تحليل البيانات وفقاً لبيانات قطاعية زمنية *Panel Data*.

و B_a : تمثل الكفاءة التامة في التقدير الذي تم الحصول عليه مسبقاً من خلال تحليل البيانات وفقاً لبيانات قطاعية زمنية *Panel Data*.

- فإذا كانت $0.05 < \text{Prob}$, نقبل الفرضية العدم وبالتالي نعتمد النموذج ذو الأثر المتغير.

- وإذا كانت $0.05 > \text{Prob}$, نرفض الفرضية العدم وبالتالي نعتمد النموذج ذو الأثر الثابت.

وبعد إجراء اختبار Hausman ظهرت لنا النتائج التالية:

$$W=(B_f - B_a) \hat{\text{var}}(B_f - B_a)^{-1}(B_f - B_a).....(4)$$

$$W = (B_f - B_a) \hat{\text{var}}(B_f - B_a)^{-1}(B_f - B_a) = 1384.13$$

$$\text{prob} > \text{chi} 2 = 0.0000$$

وعلى اعتبار أن $0.05 > \text{Prob}$ فإننا نقبل الفرضية البديلة ونعتمد بالتالي النموذج ذو الأثر الثابت. عندئذٍ يمكننا، وبناءً على ما تقدم صياغة المعادلة التي تربط بين المخاطر المدروسة والعائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية السورية وفق النموذج التالي:

$$ROE_{it} = 0.360 - 5.62(CR) - 0.611(LR) - 0.025(Liq) + 0.023(Lev)$$

من خلال النظر إلى معامل التحديد (R-Square) الخاص بنموذج الانحدار ذو الأثر الثابت، نلاحظ بأنه يساوي (0.54)، مما يعني أن هذه المخاطر مجتمعة تؤثر على الربحية في المصارف التجارية السورية، وأن

ذات دلالة معنوية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية الممثل للربحية ومؤشر المخاطر الائتمانية.

❖ **مؤشر مخاطر السيولة (LR):** أظهرت نتائج الاختبار فيما يتعلق بهذا المؤشر أن العلاقة عكسية بين الربحية وبين مؤشر مخاطر السيولة، حيث كانت الإشارة سالبة وهي غير ذات دلالة معنوية.

❖ **مؤشر مخاطر السيولة (Liq):** تُظهر الدراسة سلبية وضعف العلاقة بين هذا المؤشر وربحية المصرف. وكما أشرنا سابقاً، يمثل هذا المؤشر مقياس آخر وثانوي لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، والمقياس الذي أُستعمل أعلاه، الذي يربط بين المخصصات والقروض هو الأفضل.

❖ **مؤشر مخاطر رأس المال: الرفع المالي (Lev):** جاءت النتائج منسجمة مع ما هو متظر من الدراسة، وهي متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فكانت الإشارة موجبة (العلاقة طردية)، بالنسبة للاختبار ذو الأثر المتغير، وهي ذات دلالة إحصائية بالنسبة وبدرجة معنوية (1%).

في ضوء النتائج السابقة وتحليلها، فإننا يمكننا تلخيص ما أظهرته بيانات الدراسة بعد تحليلها إحصائياً على النحو التالي:

أولاً: نتيجة نموذج الانحدار وفق الأثر الثابت:

✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بدرجة معنوية (15%) بين مؤشر المخاطر الائتمانية والربحية.

✓ وجود علاقة عكسية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر مخاطر السيولة والربحية.

✓ وجود علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر رأس المال والربحية.

ثانياً: نتيجة نموذج الانحدار وفق الأثر المتغير:

✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً بين مؤشر المخاطر الائتمانية والربحية.

✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مؤشر مخاطر السيولة والربحية.

✓ وجود علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر رأس المال والربحية.

9-2-5. اختبار HAUSMAN:

بغية المفاضلة بين النموذجين واختيار النموذج الأكثر تمثيلاً ودقة لاعتماده كصيغة للعلاقة بين المخاطر المدروسة وبين مؤشر الربحية للمصارف التجارية السورية (العائد على حقوق الملكية) فقد قام الباحث بإجراء اختبار إحصائي يُسمى اختبار أوسمان (Hausman).

وتسهيل إجراءاته وابتكار ما هو جديد، بحيث تكون المصارف السورية قادرة على المنافسة محلياً وعربياً وعالمياً.

✓ ضرورة اهتمام المصارف والمنشآت المالية بالدراسات والنماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر المالية وكيفية إدارتها بالشكل الذي يضمن عدم تعرض موجودات المصرف إلى انخفاض في قيمتها.

✓ ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية (النقدية) لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي .

✓ التركيز على مجمل المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة، لما لها من دور كبير وحيوي على ربحية المصرف.

✓ عدم تركيز الائتمان سواء في قطاع معين أو أشخاص معينين، ووجود إدارة تسليف رشيدة.

✓ رصد المخصصات الكافية لمقابلة التدني المحتمل في التسهيلات الائتمانية المباشرة.

✓ العمل على توظيف الأموال المودعة و بما يتناسب وأجالها.

✓ مقابلة التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة للعمليات بشكل مناسب مما يستدعي تخطيطاً سليماً لهذه السيولة.

✓ توظيف وتأهيل عناصر فنية كفوءة في مديرية المخاطر في المصارف.

المراجع والمصادر:

1-المراجع العربية:

أمين، خالد العبد الله، (2002)، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.- عمان- الأردن.

الشعار، محمد نضال، (2005) أسس العمل المصرفي، منشورات المؤلف

الخطيب، سمير، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك : منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المصارف، الاسكندرية.

العزكي، زيد أحمد محمد، (2010)، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية لفترة 1999-2008، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت.

حماد، طارق عبد العال، (1999)، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص143-190.

قريشي، محمد جموعي، (2004) تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، ص89-95، مجلة الباحث، العدد الثالث، ، جامعة ورقلة، الجزائر.

مفتاح، صالح، معارفي، فريدة، (2007)، المخاطر الائتمانية- تحليلها وقياسها- إدارتها والحد منها، المؤتمر

هذه العوامل تُفسر ما مقداره 54% تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي بلا شك نسبة ضعيفة نسبياً، ولكنها أفضل من تلك النسبة المتعلقة بنموذج الانحدار ذو الأثر المتغير، والذي بلغ 34%، ذلك الأمر يؤكد صوابية تبني نتائج تحليل الانحدار ذو الأثر الثابت واعتبار النموذج الذي يمثلته هو الصيغة الأنسب لصياغة وتقييم العلاقة بين المخاطر المدروسة وربحية المصارف.

10- الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال المعالجة الإحصائية واختبار معامل الارتباط وأيضاً اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

تم اعتماد نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت ليمثل أفضل صيغة للعلاقة التي تربط بين المخاطر المالية، من جهة، والمتمثلة بمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال، وبين العائد على حقوق الملكية المعبر عن الربحية للمصرف، من جهة ثانية. وبتجربة ذلك يمكننا اعتماد النتائج التالية:

✓ أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ولكنها ضعيفة نسبياً، بدرجة معنوية (15%)، بين مؤشر المخاطر الائتمانية والربحية.

✓ في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد أظهر تحليل البيانات إثبات صحة الفرضية الأولى والتي أشارت إلى إن وجود أثر عكسي بين المخاطر الائتمانية والربحية في المصارف، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة نسبياً، بمستوى ثقة 85% .

✓ وكما بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر مخاطر السيولة والربحية. وهي بلا شك درجة قوية جداً. وهذا يعني إثبات فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة وربحية المصرف المتمثل بالعائد على حقوق الملكية.

✓ دلت نتائج التحليل الإحصائي على علاقة وثيقة بين الرافعة المالية وربحية المصرف، بمعنى أنه يوجد علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (1%) بين مؤشر رأس المال والربحية، الأمر الذي يثبت فرضية الدراسة الثالثة والتي أشارت إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ممثلة بمؤشر الرفع المالي و ربحية المصرف.

ومن خلال الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بما يلي:

✓ ضرورة الاهتمام بالقروض المصرفية المباشرة وتطوير أساليب الائتمان وسياساته وأساليبه

العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة الزيتونة- الأردن.
كنجو، كنجو. الحمدو، عصري. شيحا، أيمن، (2006)، إدارة المؤسسات المالية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حلب.

2-المراجع الأجنبية:

Angbazo, L. 1997. Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk, Interest- Risk, and Off-Balance Sheet Banking. *Journal of Banking and Finance*, 21: 55-87.

Athanasoglou, P. P, Delis, M.D, & Staikouras, C., Determinants of bank Profitability in the South Eastern European Region. Bank of Greece Working Paper No 47 September 2006.

Berger, A. 1995. The profit –structure relationship in banking: tests of market power and efficient-structure Hypotheses. *Journal of money, credit and banking*, 27: 404-431.

Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar,(2009), The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005, *World Academy of Science, Engineering and Technology*, 54, PP. 1672-1686.

Horst Gisher and D. Johannes Juttner,(2003) , Global Competition, fee Income and Interest Rate Margin of Banks, none, Copenhagen.PP.1-34.

Hutchion, D. & Raymond,A. K. Cox, The Causal relationship between bank capital and profitability, *Annal of Financial Economics*.

Sherwa, E., (2003) Determinants of commercial bank's profitability in Malawi: a co integration approche. *Applied Financial Economics*, 13, PP. 565-571.

Wong, K. 1997. On the Determinants of Bank Interest Margins under Credit and Interest Rate. *Journal of Banking and Finance*, 21: 251-271.

Zuzana, Fungacova. 2008, Determinants of bank interest margin in Russia: does bank ownership matter?